



# 17 يوليو.. المنجزات والتحديات

> لقد مثلت مرحلة حكم الرئيس علي عبدالله صالح التي بدأت بانتخابه في ١٧ يوليو ١٩٧٨م - بحسب شهادة كثير من معاصريه: المؤيدين منهم والمعارضين - الفترة الأطول في تاريخنا الحديث والمعاصر، وربما الأهم من حيث حجم الإنجازات، وأيضاً من حيث التحديات التي واجهتها ومازالت تواجهها؛ فلا يمكن إنكار أنه عانى طيلة فترة توليه السلطة، كما استفاد كثيراً من تراكم التجارب السياسية التي مر بها مجتمعنا..

د/ طارق أحمد المنصوب - جامعة إب



## شهدت اليمن نهضة تنموية بفضل الاستقرار السياسي

## جرت أول انتخابات مباشرة لمجلس الشورى عام 1988م

الوطنية العليا للبلاد، وهو مجلس معين بالكامل من رئيس الجمهورية، وتوصياته كانت استشارية وغير ملزمة. - وترتبط بهذه التجربة، أيضاً، التوسع في تكوين النقابات العمالية والنقابات المهنية، والتخصصية والجمعيات الحرفية، والجمعيات التعاونية في القطاع الزراعي. وقد بلغ عدد النقابات والاتحادات المهنية، حتى نهاية العام ١٩٩٨م، ١٧ نقابة واتحاداً، وتأسست خمس جمعيات نسائية، وخمس جمعيات ثقافية واجتماعية، و٤٤ جمعية حرفية، وبلغ عدد الجمعيات التعاونية ١٠٠ جمعية، وإجمالاً تجاوز عدد المنظمات الجماهيرية ٣٠٠ منظمة.

### هم الديمقراطية

وعلى الرغم من كثرة الانتخابات التي عرفتها الساحة الوطنية، خلال هذه المرحلة: المجالس البلدية ١٩٧٩م، والتعاونيات، والمؤتمر الشعبي العام ١٩٨١م، والبلديات ١٩٨٢م، والمجالس المحلية وتوسيع المؤتمر الشعبي العام ١٩٨٥م، ومجلس الشورى ١٩٨٨م، وانتخابات النقابات والاتحادات.. فان الديمقراطية، بالمعنى المتعارف عليه، بقيت هي نقطة الضعف الأبرز في مستوى الأداء السياسي خلال هذه الفترة، وذلك بسبب غياب العلنية وتحريم التعددية الحزبية والتضييق على حرية الصحافة، لكن تبقى هذه الممارسات «الديمقراطية»، بالرغم من قصورها وعدم اكتمالها، كانت أفضل من عدمها فقد هيأت المواطنين لمرحلة التعددية والعلنية، التي سيتم الإعلان عنها بمناسبة إعادة توحيد دولتي شطري اليمن عام ١٩٩٠م. وهكذا يمكن القول: إن هذه المرحلة عرفت ممارسة الصراع بواسطة السياسة، أي بواسطة الحول الوسطى المتزايدة والمتنامية، وقد عكست هذه السياسة نفسها على الاستقرار السياسي الذي عرفته الساحة الوطنية لأطول فترة في تاريخ اليمن الحديث، فالرئيس علي عبدالله صالح أنتج سياسة تقوم على التسامح والحوار مع الآخرين، وخلق التوازن بين مختلف القوى الشعبية والسياسية، وكذا تمثيل مختلف مكونات المجتمع في مختلف مستويات اتخاذ القرار السياسي. كما عكست هذه المرحلة إمكانية التدرج في عملية التطور والتحديث السياسي، وهو ما جعل هذه التجربة التي جرت في مجتمعنا موضع تقدير كثير من المحللين السياسيين والباحثين.

### منجز الوحدة

وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية حقق مجتمعنا بقيادة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، عدداً من الإصلاحات على كافة المستويات السياسية والقانونية، هيأت البيئة الضرورية لخلق مناخات مناسبة للاستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء الدولة الحديثة، منها:

أولاً: على المستوى السياسي، والإداري: حقق مجتمعنا عدداً من المنجزات السياسية والإدارية منها: الالتزام بالتعددية السياسية والحزبية، ودورية الانتخابات التنافسية؛ إذ جرت عدد من الانتخابات البرلمانية (أعوام ١٩٧٩، ١٩٧٣، ٢٠٠٣م)، والرئاسية (أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٦م)، والمحلية (أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٦م)، وتعزيز الحريات الصحفية وحق التعبير وإبداء الرأي (صدر ما يقرب من ٢٠٠ أو أكثر من الصحف الرسمية والحزبية والمستقلة)، وتعزيز مجال حماية واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز مشاركة المرأة سياسياً واقتصادياً، وفي الحياة العامة، واتخاذ التدابير التي تعزز استقلال الاستحقاقات الانتخابية، وفسي

### الفصل

في القضايا دون تدخل السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما عرف تطبيق الإصلاحات الإدارية مثل: تطبيق نظام البصمة الوظيفية، والمسح الوظيفي لمعالجة معضلة الإزدواج الوظيفي، وتطبيق المرحلتين الأولى والثانية من الاستراتيجية الوطنية للمرتبات والأجور.. إلى جانب الالتزام بإصلاحات سياسية أخرى منها: انتخاب المحافظين ومديري الإداريات، وتعديل

بداية نشير إلى أن ما حدث في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، قد شكل كما يشير استاذنا (عبد الملك سعيد عبيد)، حدثاً فارقاً في تاريخ بلادنا قديماً وحديثاً؛ فلقد كانت تلك المرة الأولى التي يتم فيها ترشيح واختيار الرئيس عن طريق مجلس الشعب التأسيسي، بدلاً من الاستناد إلى الأمر الواقع أو الفعل الانقلابي أو الشرعية الثورية التي تميزت بها جميع تجاربنا السياسية السابقة، كما أن الجيش الذي كان يمثل القوة الرئيسية في المجتمع، منحه الثقة للمضي قدماً قصد تجاوز الأزمات السياسية والوضعية الحرجة التي كانت البلاد تمر بها، وبذلك جمع الرئيس علي عبدالله صالح بين يديه الشرعية الدستورية «أي الانتخاب»، وشرعية الأمر الواقع «أي الشرعية الفعلية المستمدة من دعم المؤسسة العسكرية».

والعلف للظن أنه وعلى الرغم من أن الإعلان الدستوري كان يحدد منصب رئيس الدولة في شخص القائد العام للقوات المسلحة (علي الشبيبة)، إلا أن مجلس الشعب التأسيسي، وفي جلسته المنعقدة يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م، صوت على اختيار المقدم علي عبدالله صالح، رئيس هيئة الأركان آنذاك ليكون رئيساً، وواقع ٧٥٪ من عدد أعضائه، بينما عارض الباقون، أو امتنعوا عن التصويت، ويعود ذلك، في نظر (نصر طه مصطفي)، إلى أن القائد العام للقوات المسلحة «... كان من النوع الذي لا يحب أن يرمي بنفسه في أتون معمرة لا يبدو منها إلا نهاية دموية بشعة...»، خاصة بعد النهاية الدموية التي عرفها الرئيس الأسبق أحمد حسين الغشمي (رحمه الله)، ولذا فقد اتجهت الأنظار إلى الشخص الثاني، الذي كان مهياً، بحكم موقعه في قيادة الجيش، أي رئيس هيئة الأركان، لالتزاع لمنصب الرئاسة.

### الاستقرار السياسي

وبصورة عامة، يمكن ملاحظة أن تجربة الأخ الرئيس في الحكم، وفي بناء أسس الدولة اليمنية الحديثة، قبل إعادة تحقيق الوحدة، وبعدها، تميزت بسمتين أساسيتين، كما مررت بمرحلتين هما: - مرحلة التطبيع: جهوده لتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت دعائم الدولة الحديثة.. أي التطبيع مع جميع التجارب السياسية التي عرفها مجتمعنا وبداية تشكل عهد جديد، وهي مرحلة تحقق فيها الاستقرار السياسي نسبياً، مقارنة بالتجارب السابقة، وتم فيها استئناف العمل الوطني من أجل استكمال بناء مؤسسات الدولة الحديثة.

وهذا يؤكد العلاقة الجدلية التي تربط بين الاستقرار والتحديث السياسي، فالاستقرار السياسي له دور كبير في الاتجاه صوب التحديث والتنمية وبناء الدولة الحديثة. كما أن الإصلاح السياسي أيضاً قد يكون عاملاً مهماً من عوامل تحقق الاستقرار السياسي. والتجربة اليمنية في هذا المجال لم تشذ كثيراً عن باقي تجارب التحديث السياسي في باقي المجتمعات العربية والغربية.

إذ، ونتيجة لتحقيق شرط الاستقرار السياسي شهد مجتمعنا نهضة تنموية حقيقية، على مختلف الأصعدة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويمكن الإشارة إلى أبرز التطورات التي عرفها مجتمعنا على المستوى السياسي خلال هذه المرحلة، في التالي:

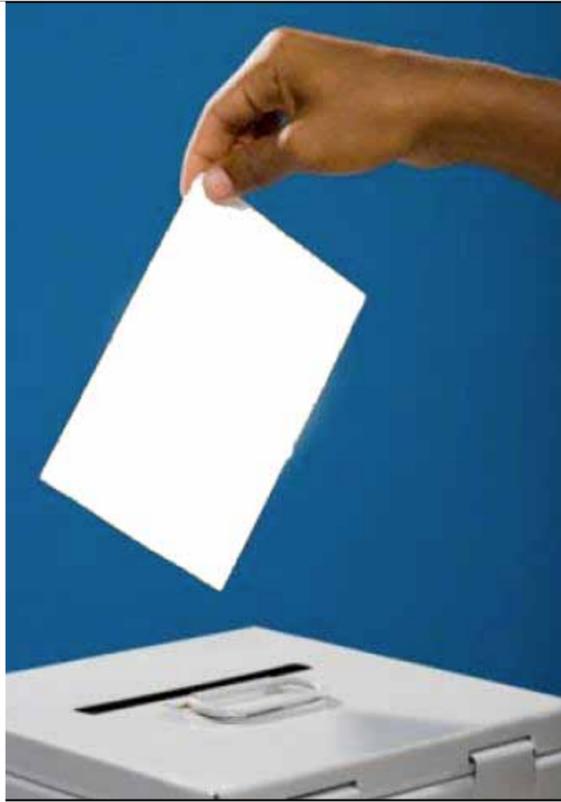
- تمكنت السلطة من إحداث تحولات جوهرية في المؤسسات السياسية الموجودة، حيث استطاعت تحويل مجلس الشعب التأسيسي المعين بالكامل إلى مجلس شوري ينتخب ثلثاً أعضائه مباشرة من قبل الشعب، بينما يتم تعيين الثلث الأخير من طرف الرئيس، وقد عكست تجربة الانتخابات المباشرة، التي عرفها المجتمع اليمني لأول مرة في يوليو عام ١٩٨٨م، مدى الاستقرار السياسي الذي تحقق في هذه المرحلة، وقدرة السلطة على ضبط الأوضاع السياسية.

- قيام مجلس الشورى المنتخب بإعادة انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح، لمدة خمس سنوات تالية، في يوليو ١٩٨٨م، وقد عد ذلك مؤشراً على الثقة التي كانت تحظى بها السياسات العامة للسلطة، كما كان يعني تثبيت مختلف القوى السياسية والقوى الحية في المجتمع بالمشروع الوطني الرامي إلى بناء الدولة اليمنية الحديثة.

- على صعيد التنظيم السياسي، تشكل المؤتمر الشعبي العام، بعد سلسلة من الحوارات الوطنية الشاملة لجميع مكونات المجتمع والقوى السياسية التي وجدت في الساحة السياسية اليمنية، وقد تمكن من عقد مؤتمراته العامة الاعتيادية بانتظام وفي مواعيدها المقررة، حيث عقد مؤتمره التأسيسي في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م، والثاني في ٢١ أغسطس ١٩٨٤م، والثالث في ٢٤ أغسطس ١٩٨٦م، والرابع في نوفمبر ١٩٨٨م.

### مجلس استشاري

- كما تم تعيين مجلس استشاري مكون من خمسة عشر عضواً، في العام ١٩٨٩م، يختص بدراسة القضايا الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصلحة



قانون السلطة المحلية لاستيعاب تلك الإصلاحات، وقد صدرت مباد رئاسية لتعديل كثير من بنود الدستور وإدخال إصلاحات سياسية وإدار وقانونية في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧م.

### أول انتخابات للمحافظين

ولعل أحدث تلك المنجزات مما يضاف إلى الرصيد الحافل بالتطور والإصلاحات السياسية والديمقراطية ما عرفه مجتمعنا يوم السابع من مايو ٢٠٠٨م؛ إذ شهدت بلادنا تدشين تجربة ديمقراطية وسياس جديدة تخضت عن انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات، لأول مرة في تاريخ أمتنا الحديث والمعاصر من طرف ممثلي الشعب في المجال المحلية، لتساهم في توسيع مجال الديمقراطية والمشاركة الشعبية، صنع القرار على المستوى المحلي، وتحديد الاختيارات السياسية والتصر من أجل تعزيز اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للتنمية، وتشجيع الرة الشعبية على الحكم على الصعيد المحلي، تنفيذاً للوعود الانتخابية ال أعلنتها مرشح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م، برنامجه الانتخابي الذي نال بموجبه موافقة الشعب وثقته لمواصلة مس الحكم الرشيد وتحقيق الإنجازات الحضارية، ورفع سقف الآمال والطموح الوطنية والتصدي لكافة التحديات السياسية والتنموية التي تواجه مجته وتجربته الوحدوية والسياسية الرائدة.

### ثانياً: على المستوى القانوني:

تعززت الترسانة القانونية بصدور أو مناقشة عدد من القوانين أوتعد بعضها: تعديل الدستور ليتضمن النص على «حرية التجارة والاستثمار و يخدم الاقتصاد اليمني» (م ١٠ من الدستور المعدل سنة ٢٠٠١م)، وقاد الاستثمار وتعديلاته، وصدر قانون السلطة المحلية، والاستراتيجية الوط للحكم المحلي، وقانون الزمة المالية، وصدر قانون مكافحة الفساد، وقاد المناقصات والمزايدات الحكومية، وقانون استقلال الجهاز المركزي للرة والمحاسبة، والإعلان عن انضمام بلادنا إلى المبادرة الدولية للشفافية، مجال الصناعات الاستخراجية. ولتنفيذ تلك القوانين والسياسات فقد التز، الحكمة بتشكيل الهيئات المعنية.

### ٢- مرحلة الاستمرارية: وعودة الصراع السياسي

لقد ظل عدم الاستقرار، وتجدد الصراع السياسي بين القوى السباسب سمة غالبية لمعظم التجارب السياسية السابقة، وهذا عكس نفسه على جرح التحديث السياسي وبناء الدولة الحديثة التي ظلت تراوح مكانها، خلال مرأ. زمنية كبيرة، كما كانت حالة الفراغ السياسي هي السائدة طيلة فترات مو من المراحل السابقة، خاصة في ظل حظر ومنع الحزبية والتنظيم السياسي أو إقصاء وغياب أو تغيب باقي أطراف المنظومة السياسية والشعبية، بلادنا في صنع القرارات السياسية المصرية.

بمعنى آخر، إن هذه المرحلة عرفت تجدد وعودة الصراع السياسي بشكله الأكثر عنفاً، وربما الأسوأ أثراً نفسياً نتيجة رفع مطالب الانفض

### منجزات سياسية

## - الالتزام بالتعددية السياسية ودورية الانتخابات

## - تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان ومشاركة المرأة

## - العمل على استقلال القضاء وحياديته

## - انتخاب المحافظين ومديري الإداريات

## - تعزيز الحريات الصحفية وحق التعبير

وعودة التشطير، وهذا ما نخشاه على تجربتنا ودولتنا الحديثة، فهذه الد تبقى بيئة غير ملائمة بالمرّة لنجاح أي مجهود في مسار الإصلاح والتندر والتحديث السياسي وبناء الدولة الحديثة. وتؤكد كذلك، أن أحداث الع والفتنة التي عادت من جديد في بعض محافظات الوطن، شمالاً وجن سوف تقف حائلاً أمام تحقيق مزيد من المنجزات في إطار تثبيت دعا الدولة اليمنية الحديثة، وتعزيز البناء الديمقراطي والتنموي في بلاد وربما تزيد من قاعدة التذمر الشعبي من السياسات المتبعة والحا المطروحة، وهذه مناسبة تاريخية تقتضي من فخامة الرئيس حكمة كبيرة في التعامل مع هذه الأحداث، ودرأ أسبابها، وتحديد سبل التغلب عليها من أجل قطع د الفتنة وسد باب الذرائع في وجه أي فصيل سياس أو أي طرف داخلي أو خارجي يتربص بوجد ودولتنا اليمنية.

ولعل تجربته وخبرته السياسي وكافية وكفيلة برسم معالم ال العادل لجميع مشاكل الود اليمني الكبير.



الشيء المدهش في تاريخ علي عبدالله صالح في حكم اليمن هو ان هذا الرجل لم يخطط ابداً للوصول الى كرسي السلطة الذي يتربع عليه اليوم ولم يخطر بباله أو يحظى باهتمامه أو يندرج ضمن أعلامه وطموحاته منذ بداية حياته ومقتبل شبابه ان يصبح يوماً من الأيام حاكماً لليمن.

ميدل ايست اونلاين

